الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الثاني من عام 2020)

من 2020/4/1-2020/6/30

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي..... 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 21

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر 25

سابعاً: أخبار الهيئة..... 32

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2020	أبريل يونيو 2019	معدل التغير (%)
قيمة أسهم تأسيس	2,400.42	5,105.13	-52.98%
قيمة أسهم زيادة رأس المال	17,235.81	27,831.43	-38.07%
إجمالي قيمة موافقات إصدارات الأسهم	19,636.23	32,936.56	-40.38%

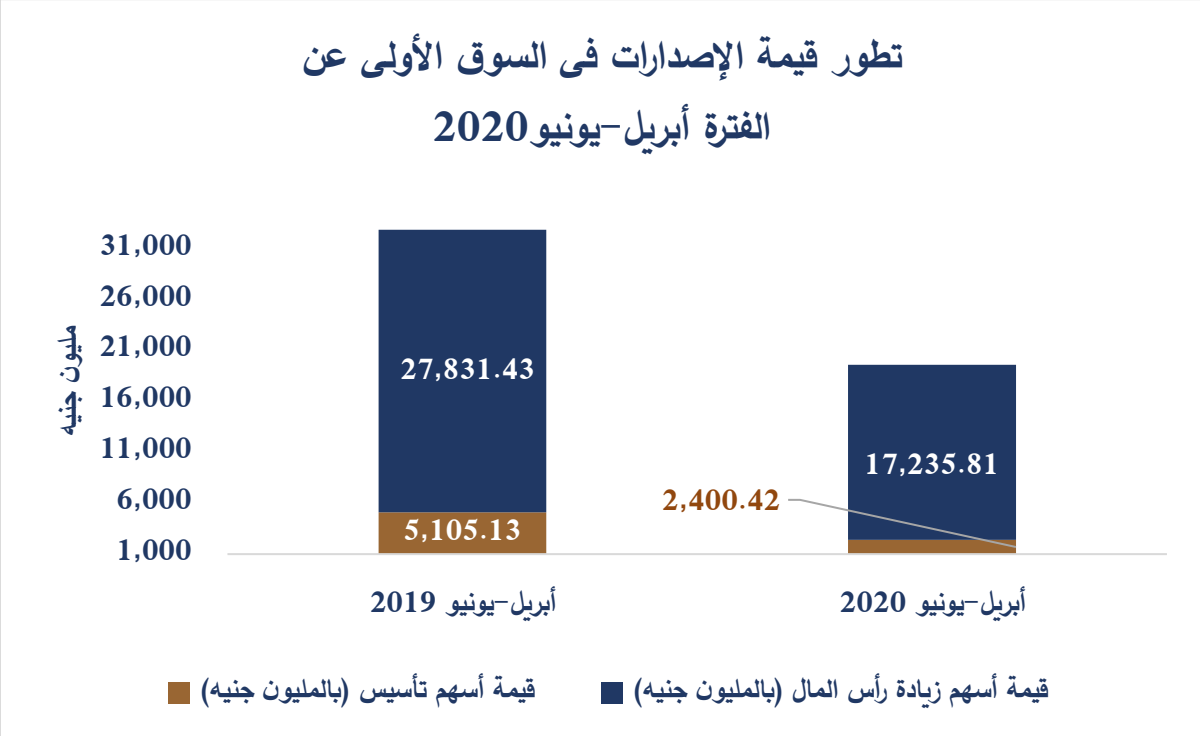

يتضح من البيانات أن هناك انخفاض في قيمة إصدارات الأسهم الجديدة بصفة عامة في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة بلغت نحو 40.38%، مع انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 52.98% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وكذا انخفاض قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 38.07%.

جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

البيان	أبريل-يونيو 2020	أبريل يونيو 2019	معدل التغير (%)
عدد الإصدارات	2	3	-33%
قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)	626	3093	-80%
قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)	626	3093	-80%

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد انخفضت بنحو 80% في هذا الربع (أبريل – يونيو2020) عن الفترة المثيلة من العام السابق.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2020	إغلاق يونيو 2019	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,764.59	14,100.74	-23.66%
EGX70 EWI	1,451.26	-	-
EGX100 EWI	2,245.56	-	-
مؤشر النيل	749.16	447.55	67.39%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2019 & 2020).

*: تم استحداث مؤشر EGX70 ليصبح EGX70 EWI لذا لايوجد قيمة مقارنة.

*: تم استحداث مؤشر EGX100ليصبح EGX100 EWI لذا لايوجد قيمة مقارنة.

EGX30 (01/04/2020-30/06/2020)

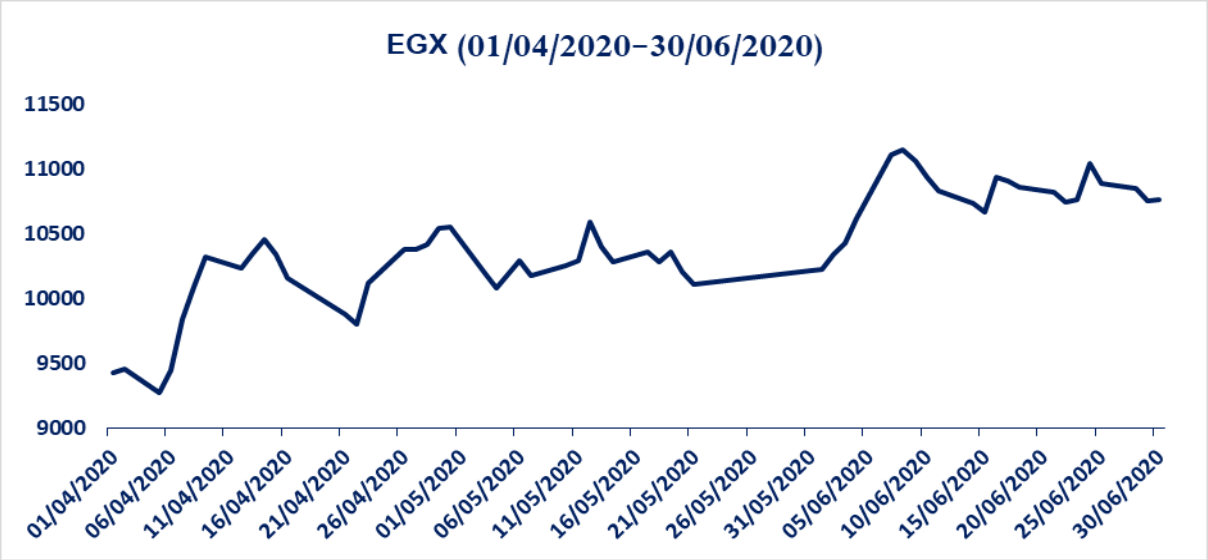

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أبريل-يونيو 2020):

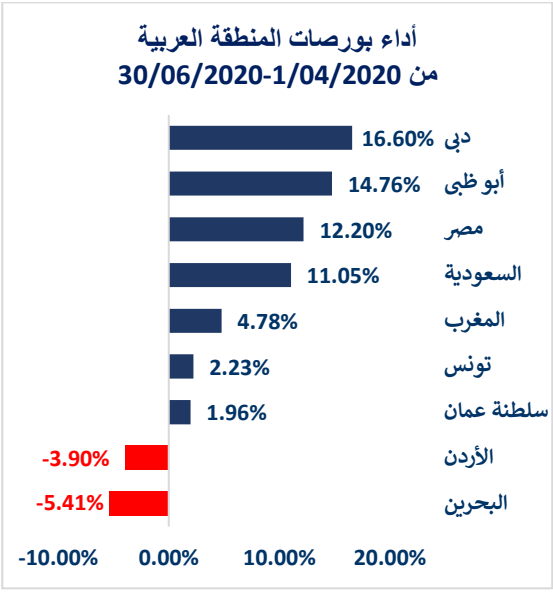

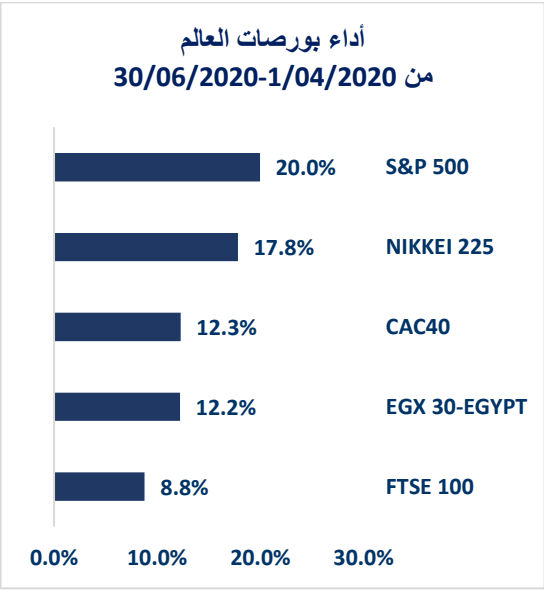

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أبريل-يونيو 2020:

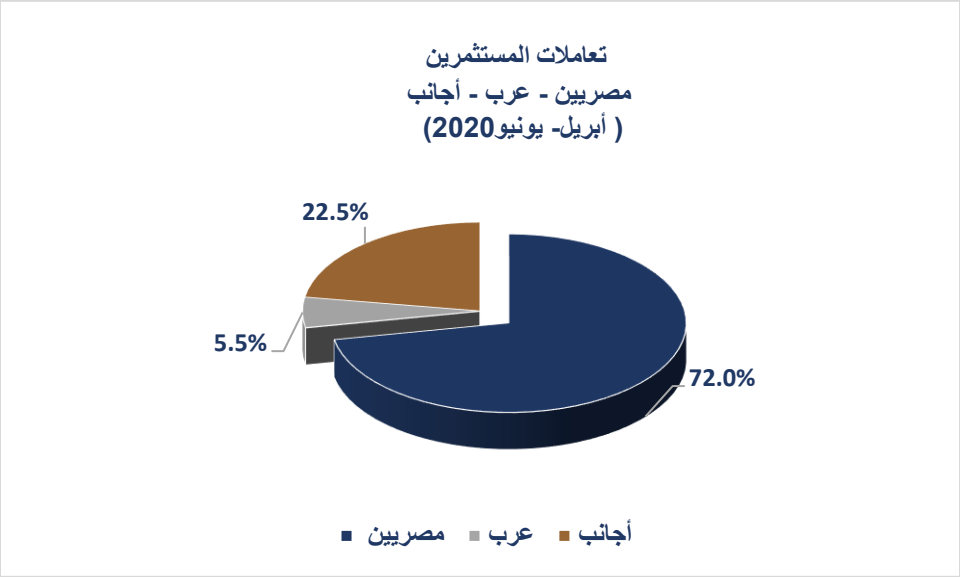

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 72% ثم الأجانب بنسبة 22.5% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5.5%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	**60,901.08**	**32,016.11**	**90.22%**
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	**250.36**	**79.57**	**214.63%**
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	**7,709.36**	**3,401.21**	**126.67%**
السندات (بالمليون جنيه)	**101,603.66**	**15,371.36**	**560.99%**
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	**0.08**	**0.30**	**-73.62%**
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	**170,214.17**	**50,788.97**	**235.14%**
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	**20,473.90**	**6,996.38**	**192.64%**

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2019 & 2020).

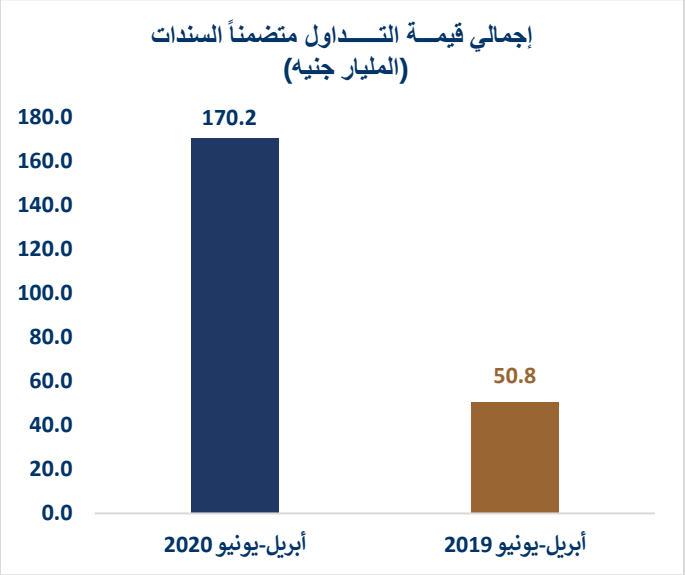

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2019، من نحو 50.8 مليار جنيه إلى نحو 170.2 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 235.14%.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2020

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 590مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2020 وذلك بانخفاض بلغ نحو 21.97%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 11%، كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق يونيو 2020	إغلاق يونيو 2019	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	590	756.1	-21.97%
رأس المال السوقي لـ EGX30	307.8	397.9	-22.64%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.7	1.4	%21.43

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2019 & 2020).

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط) عن الربع الثاني (من أبريل حتى يونيو) 2020:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2019	أبريل-يونيو 2020
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	3955	3566.9
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	4432.3	5516.5
إجمالي	8387.3	9083.4
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	1857.9	3423
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	1785.5	1651.3
إجمالي	3643.4	5074.3

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

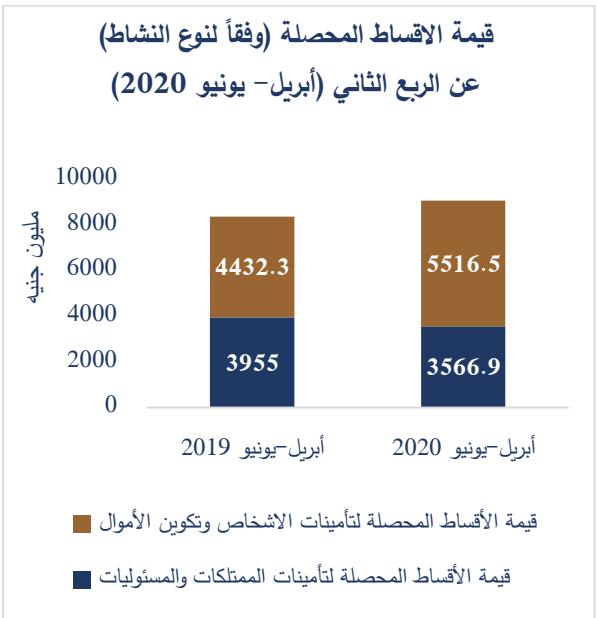

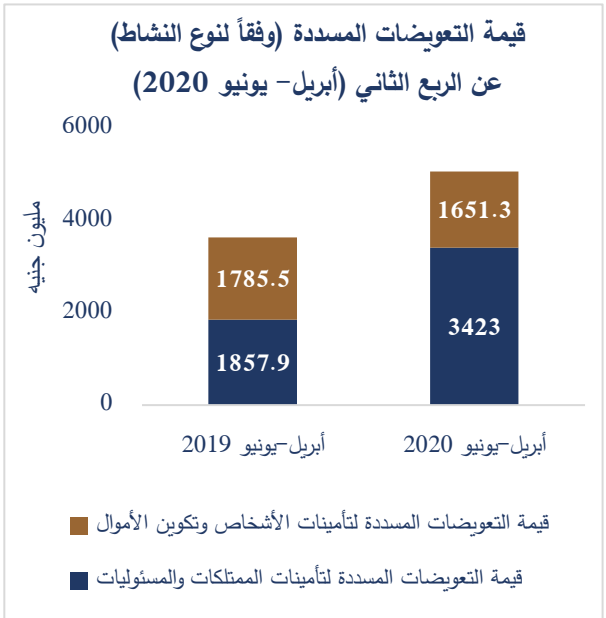

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع االتأمين) عن الربع الثاني من أبريل حتى يونيو) 2020:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2019	أبريل-يونيو 2020
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	7420.5	7403.6
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	966.8	1679.8
إجمالي	8387.3	9083.4
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	3425.0	4741.7
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	218.4	332.6
إجمالي	3643.4	5074.3

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

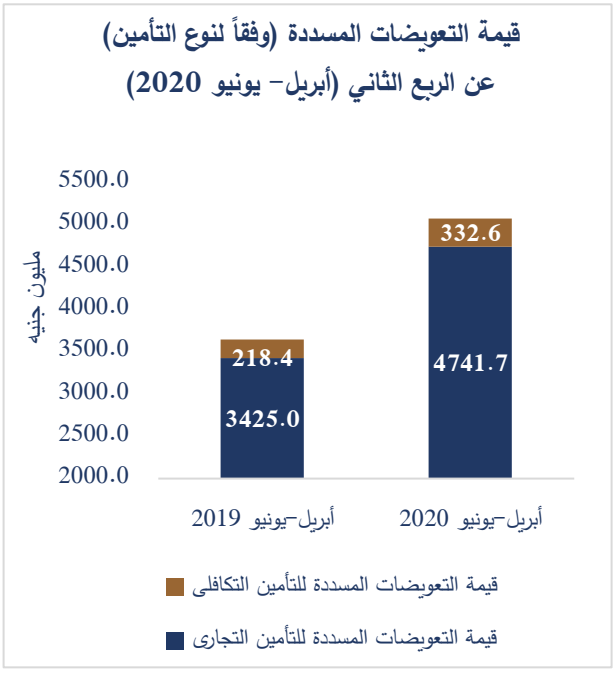

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (3-4): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2020	حتى يونيو 2019
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	40	38
مجمعات التأمين	5	4
صناديق التأمين الحكومية	5	4

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى 39 شركة تأمين سارية وجمعية تأمين تعاونى واحدة
- تم قيد المجمعة المصرية للتأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/2/24.
- تم قيد صندوق التأمين الحكومى لرعاية طلاب مدارس مصر في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/9/22.

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): عدد المهنيين في مجال التأمين

	حتى يونيو 2020	حتى يونيو 2019
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	91	80
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13295	12750
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	21	69
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	399	418
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	8	15
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	367	358
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	49

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يلاحظ انخفاض عدد شركات خبراء المعاينة وكذا شركات خبراء التأمين الإستشاريين نظراً لإلغاء ترخيص العديد من الشركات لعدم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 193 لسنة 2018 .
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 2.3 مليار جنيه عن الربع الحالي (2020/4/1-2020/6/30) مقابل نحو 3.05 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2020:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2020/04/1-2020/06/30)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019		أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019	
الإجمالي	601	3025	-80.13%	435.182	833.08	-47.76%

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2020/04/01-2020/06/30) بنسبة تصل إلى 80.13% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2019، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفضت أيضاً بنحو 47.76% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2020/04/1-2020/06/03)

الدخل الشهري بالجنيه	أبريل-يونيو 2020		أبريل-يونيو 2019		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	15	2.50%	1250	41.32%	-98.80%
أكبر من 2500 -3500	18	3.00%	458	15.14%	-96.07%
أكبر من 3500	568	94.51%	1317	43.54%	-56.87%
الإجمالي	601	100.00%	3025	100.00%	-80.13%

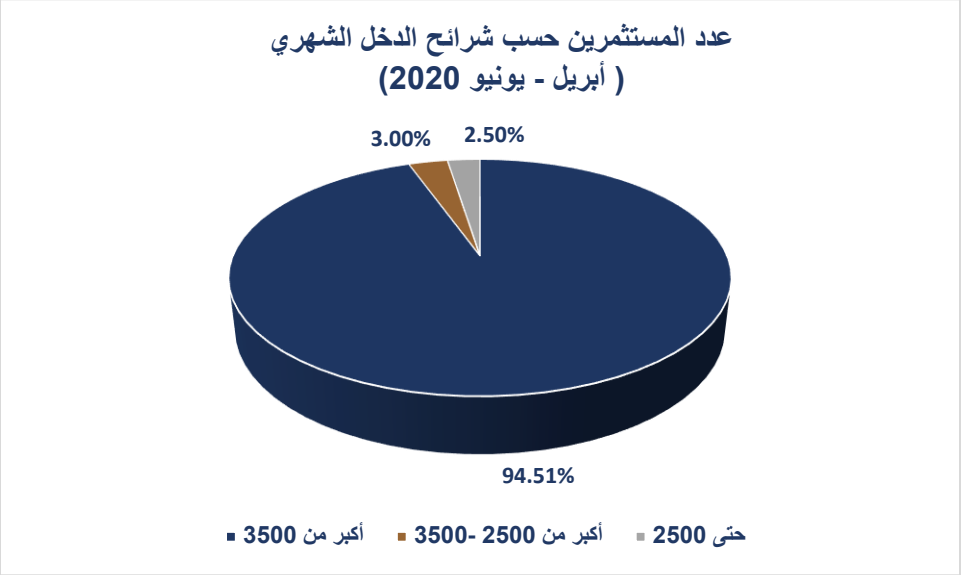

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 94.51%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو2.50% وذلك في الربع الثاني من عام 2020 (2020/04/01-2020/06/30).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2020/04/01-2020/06/30)

فئة المساحات م2	أبريل-يونيو 2020		أبريل-يونيو 2019		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من 0 -66 م2	34	5.66%	55	1.82%	-38.18%
من 66-86 م2	52	8.65%	152	5.02%	-65.79%
أكبر من 86 م2	515	85.69%	2818	93.16%	-81.72%
الإجمالي	601	100.00%	3025	100.00%	-80.13%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو85.69% في الربع الثاني من عام 2020، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو93.16%.

عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2020/06/30-2020/04/01)

نوع الغرض	أبريل-يونيو 2020		أبريل-يونيو 2019		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	594	98.84%	2975	98.35%	-80.03%
أخرى	7	1.16%	50	1.65%	-86.00%
الإجمالي	**601**	**100.00%**	**3025**	**100.00%**	**-80.13%**

قيمة التمويل العقاري موزعا حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2020/06/30-2020/04/01)

نوع العميل	أبريل-يونيو 2020		أبريل-يونيو 2019		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	
عادى	259.63	59.66%	267.28	32.08%	-2.86%
عميل صندوق	0.00	0.00%	236.38	28.37%	-100.00%
محافظ مشتراه	175.56	40.34%	329.42	39.54%	-46.71%
الإجمالي	**435.18**	**100.00%**	**833.08**	**100.00%**	**-47.76%**

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	تراكمياً حتى يونيو 2020	تراكمياً حتى يونيو 2019	معدل التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	14	12	16.67%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2384.5	2109	13.06%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 14 بنهاية الربع الثاني لعام 2020، مقارنة ب 12 شركة بنهاية الربع الثاني عام 2019.

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو (200) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (194) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2019 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري تراكميًا حتى يونيو عام 2020

البيـــان	تراكمياً حتى يونيو 2020	تراكمياً حتى يونيو 2019	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	200	194	3.09%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019	معدل التغير %
عدد العقود	482	642	-24.9%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	9,292.46	9,059.43	2.6%

شهدت الفترة من أبريل-يونيو عام 2020 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 9.29 مليار جنيه مقارنةً بـ 9.06 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 2.6% بينما انخفض عدد العقود من 642 عقدا الى 482 عقدا وبمعدل انخفاض بلغ 24.9%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة الى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

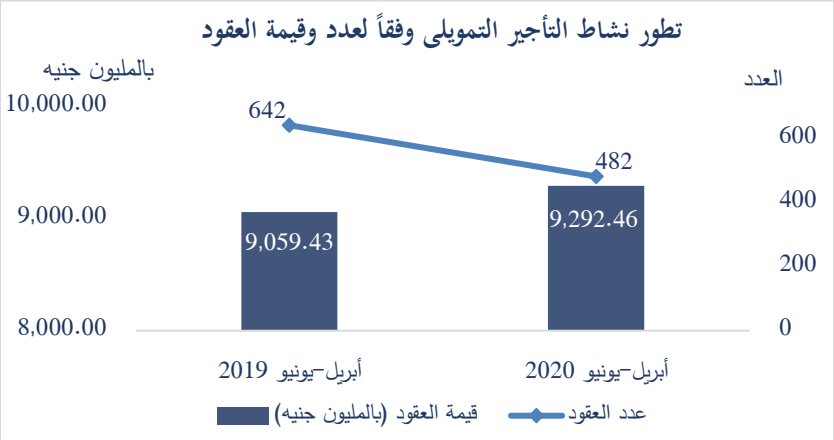

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أبريل-يونيو 2020			أبريل-يونيو 2019		
		عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية وفقاً للقيمة %	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية وفقاً للقيمة %
1	عقارات وأراضي	67	7395.6	%79.59	62	5700.5	%62.92
2	سيارات نقل	179	557.7	%6.00	180	1105.5	%12.20
3	آلات ومعدات	59	557.3	%6.00	80	542.5	%5.99
4	معدات ثقيلة	35	362.0	%3.90	46	602.0	%6.65
5	سيارات ملاكي	124	209.0	%2.25	244	349.1	%3.85
7	خطوط إنتاج	8	179.1	%1.93	10	557.9	%6.16
6	أجهزة مكتبية	1	0.7	%0.01	2	29.6	%0.33
8	بواخر وطائرات	0	0.0	%0.00	1	45.9	%0.51
9	المال المعنوي	0	0.0	%0.00	2	31.1	%0.34
10	أخرى	9	31.1	%0.34	15	95.2	%1.05
	الإجمالي	482	9292.5	%100.00	642	9059.4	%100.00

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من أبريل-يونيو 2020 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 7.4 مليار جنيه وبنسبة 79.6 % من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) ، وحل في الترتيب الثاني كلا من نشاط سيارات النقل ونشاط الآلات والمعدات باستحواذه على 6% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 0.56 مليار جنيه ، يليهم نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.36 مليار جنيه وبنسبة 3.9 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 16 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 17 شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة الأهلي للتأجير التمويلي– بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية –وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 24.98%، تليها شركة بي ام للتأجير التمويلي بنسبة 15.96%، لتأتى شركة يو إي فايننس في الترتيب الثالث بنسبة 7.66% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.
- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (أبريل– يونيو 2020):

جدول (4–3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

(أبريل–يونيو 2020)

م	اسم الشركة	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	6	2321.3	24.98%
2	بي ام للتأجير التمويلي	41	1483.5	15.96%
3	يو اى فاينانس	91	711.4	7.66%
4	كوربليس للتأجير التمويلي –مصر (كورب ليس)	28	508.5	5.47%
5	جي بي للتأجير التمويلي	22	490.3	5.28%
6	بيت الخبرة للتأجير التمويلي (تكنوليس)	7	442.3	4.76%
7	شركة إنماء للتأجير التمويلي	14	360.0	3.87%
8	تمويل للتأجير التمويلي	11	350.2	3.77%
9	يونايتد للتأجير التمويلي	14	311.2	3.35%
10	شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي	19	283.7	3.05%
11	أخري	229	2030.0	21.85%
	الإجمالي	482	9292.5	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.7 مليار جنيه في نهاية يونيو 2020 بالمقارنة بنحو 5.1 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 11.86%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	نهاية يونيو 2020	نهاية يونيو 2019	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	5,699.6	5,095.5	11.86%

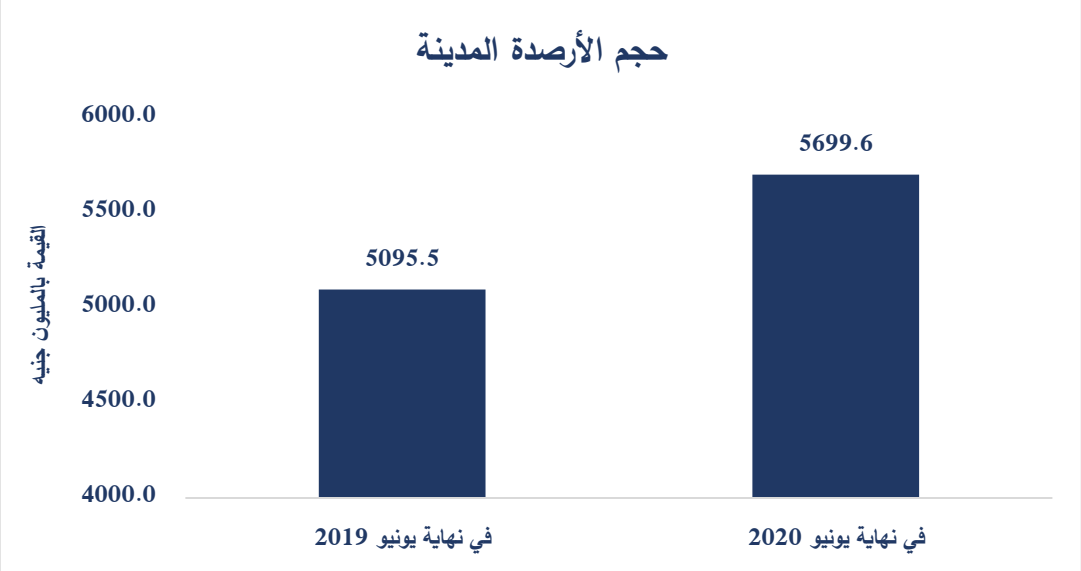

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأورق المخصمة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـان	أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019	معدل التغير %
مع حق الرجوع	848.4	1320.1	-35.73%
بدون حق الرجوع	965.9	1259.3	-23.30%
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	1814.3	2579.3	-29.66%

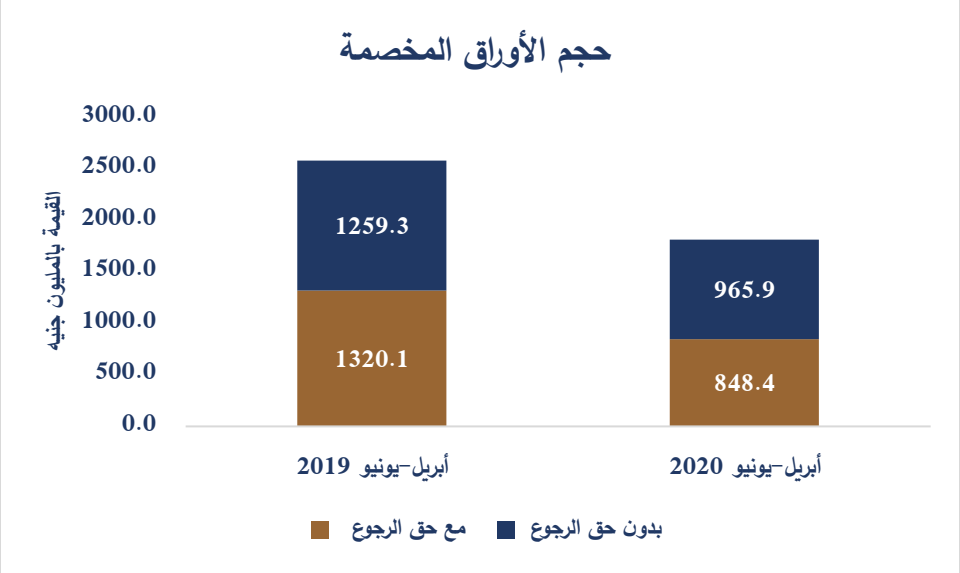

عدد العملاء

جدول (5-3) عدد العملاء

البيان	في نهاية يونيو 2020	في نهاية يونيو 2019	معدل التغير%
عدد العملاء	368	336	9.52%

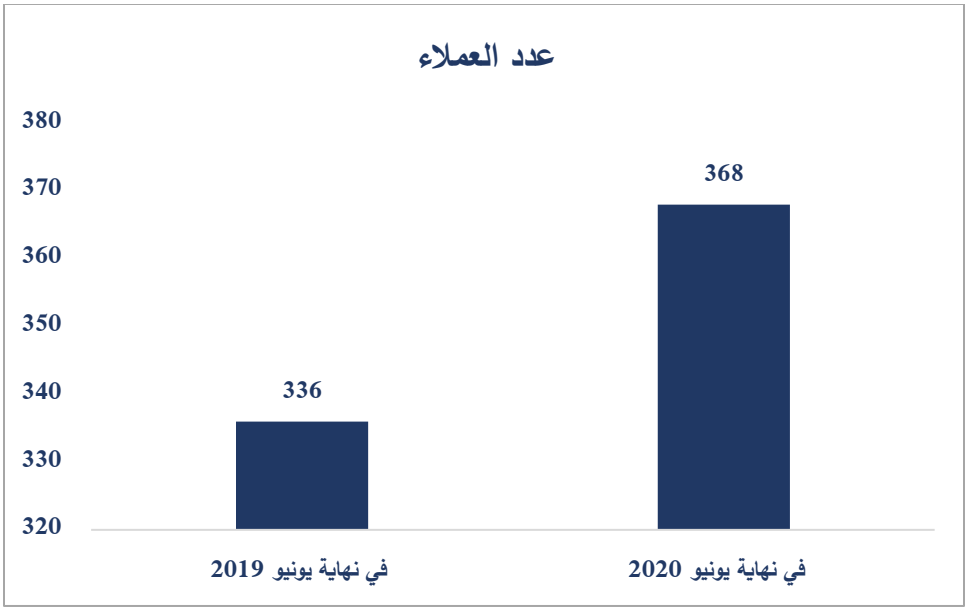

جدول (5-4) شركات التخصيم

البيـــــــيان	في نهاية يونيو 2020	في نهاية يونيو 2019
إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط	15	9

جدول (5-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (أبريل-يونيو2020)

اسم الشركة	أبريل-يونيو 2020	أبريل-يونيو 2019
الشركة المصرية للتخصيم	22.9%	30.6%
شركة درايف للتخصيم	19.5%	20.2%
شركة QNB الأهلي للتخصيم	16.3%	40.6%
شركة كونتكت للتخصيم	8.6%	0.3%
شركة هيرمس للتخصيم	7.6%	5.9%
بيت الخبره للتخصيم -تكنوفاكتورنج	4.9%	1.6%
شركة جلوبال فاينانس	9.9%	0.0%
شركة أم ال أف للتخصيم	1.6%	0.0%
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	0.00%	0.4%
الشركة المصرية لضمان الصادرات	0.3%	0.4%
شركة بي ام للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	8.5%	0.0%
الاجمالى	100.00%	100.00%

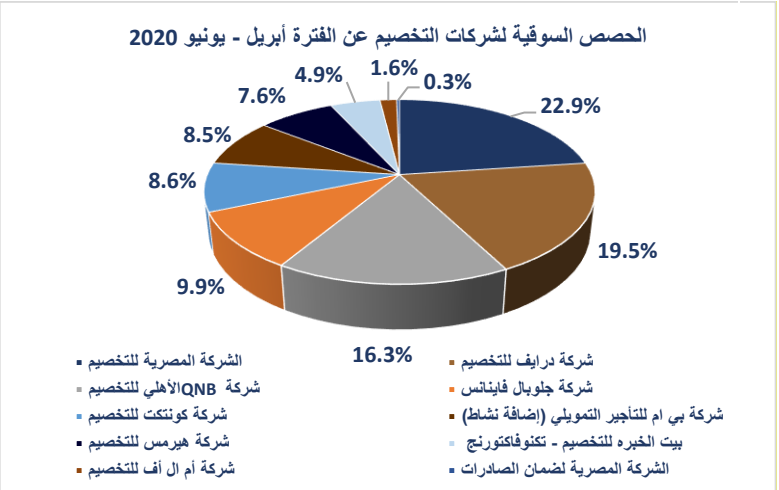

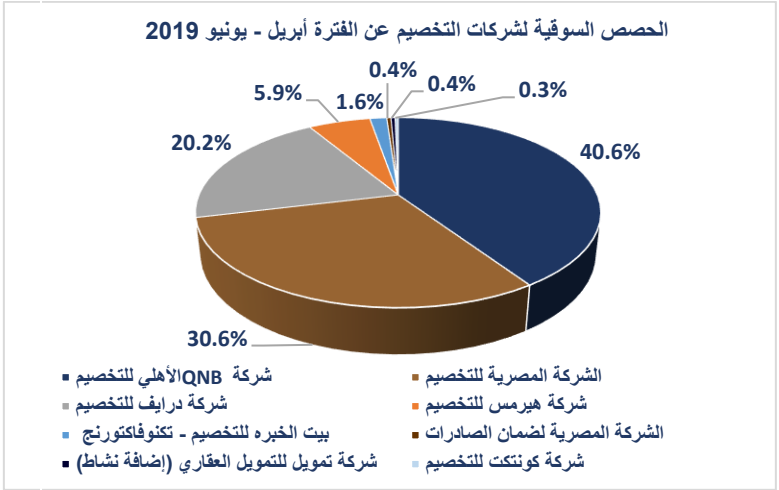

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (6-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الثاني من عام 2020				نهاية الربع الثاني من عام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1,197	38.56%	9,294	53.96%	1,041	35.45%	6,964	50.49%
جمعيات (أ)	1,673	53.87%	6,758	39.24%	1,616	55.08%	5,726	41.51%
جمعيات (ب)	89	2.87%	517	3.00%	165	5.61%	666	4.83%
جمعيات (ج)	146	4.70%	653	3.80%	113	3.86%	437	3.17%
الإجمالى	3,105	100.00%	17,222	100.00%	2,935	100.00%	13,793	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني من عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 24.9% حيث بلغت نحو 17.2 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 13.8 مليار جنيه.

وبالإضافة لتحقق نمو في قيمة المحفظة، فقد زادت أيضاً أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 5.8% حيث كان العدد 3.1 مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2020، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 والذي بلغ فيه عدد المستفيدين 2.9 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 9.3 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.2 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثاني من عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.96 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1041 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 53.96%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 38.56%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 6.76 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.7 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 39.24%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 53.87%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 517 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 666 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 165 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 3.00%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.87%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 653 مليون جنيه لعدد

مستفيدين بلغ نحو 146 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2019، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 437 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 113 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الثالث بنسبة 3.80%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.70%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثاني من عام 2020				نهاية الربع الثاني من عام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2,006	64.61%	10,605	61.58%	1,903	64.83%	8,478	61.47%
زراعي	458	14.75%	2,710	15.74%	417	14.23%	1,954	14.16%
خدمي	427	13.76%	2,663	15.46%	415	14.14%	2,357	17.09%
إنتاجي	214	6.88%	1,244	7.22%	200	6.80%	1,004	7.28%
الإجمالى	3,105	100.00%	17,222	100.00%	2,935	100.00%	13,793	100.00%

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2020 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح وأعداد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 10.60 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.48 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.90 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.58%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 64.61%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.71 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 458 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.95 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 417 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 15.74%، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 14.75%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 2.66 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 427 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.36 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 415 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 15.46، وكذلك بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.76%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.24 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ

نحو 214 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 200 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 7.22%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.88%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الثاني لعام 2020				نهاية الربع الثاني لعام 2019			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1,126	36.26%	9,031	52.44%	1,005	34.23%	6,972	50.55%
إناث	1,979	63.74%	8,191	47.56%	1,930	65.77%	6,821	49.45%
الإجمالى	3,105	100.00%	17,222	100.00%	2,935	100.00%	13,793	100.00%

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الثاني عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيم أرصدة التمويل وعدد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019 وقد أدى ذلك إلى تغير في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2020 نحو 9.03 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 6.97 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.0 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2020 المركز الأول بنسبة 52.44%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 36.26%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني عام 2020 نحو 8.19 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.98 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 6.82 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.93 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني 2020 المركز الثاني بنسبة 47.56% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 63.74%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (969) في نهاية الربع الثاني عام 2020، وذلك بالمقارنة بعدد (947) في نهاية الربع الثاني عام 2019 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2020			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2019		
	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي	عدد الجهات المرخص لها	فروع	إجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	18	622	640	17	506	523
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	16	89	105	15	94	109
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	924	73	997	906	67	973
الشركات	11	911	922	9	579	588
الإجمالي	969	1695	2664	947	1246	2193

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (22) جهة ممثلة في 20 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى شركتين بنهاية الربع الثاني من عام 2020 ليصل عدد الجهات إلى 969 جهة مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019 حيث بلغت 947 جهة تمويل.
- نمو عدد إجمالي منافذ تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر نهاية الربع الثاني 2020 بنسبة تصل إلى نحو 21.5% مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تسمح لمراقب الحسابات الواحد مراجعة حسابات ثلاثة صناديق استثمار على الأكثر في وقت واحد

وافق مجلس إدارة الهيئة على اجراء تعديل في ضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار بإضافة بند جديد يجيز قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات ثلاثة صناديق مختلفة في وقت واحد بحد أقصى، وذلك بمراعاة تجنب تعارض المصالح.

الرقابة المالية تعدل السياسة الاستثمارية لصندوق حماية المستثمر بما يسمح بشراء أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية

صدر قرار رئيس الوزراء رقم (792) لسنة 2020 والخاص بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق أو الأدوات المالية على نحو يسمح للصندوق وبعد موافقة الهيئة بشراء أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية بما لا يجاوز (10%) من الأموال المتاحة بالصندوق أو زيادة ملكيته فى شركة صندوق استثمار مصر المستقبل أو شراء وثائق جديدة به، وذلك استهدافاً لإيجاد آليات للحفاظ على استقرار سوق راس المال المصري والحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.

أول إصدار من الصكوك بقيمة 2 مليار جنيه سيتم طرحه للإكتتاب الخاص وقيده في البورصة المصرية

وافقت الهيئة على طرح أول إصدار من الصكوك بسوق المال المصري بقيمة إجمالية قدرها 2 مليار جنيه مصري من نوع صكوك الإجارة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقابلة للتداول وللسداد المُعَجل وغير قابلة للتحويل لأسهم، كما سيتم طرحها طرحاً خاصاً والقيد بالبورصة المصرية لمدة 57 شهراً اعتبارا من تاريخ الإصدار وبحد أقصى نهاية عام 2024، وبقيمة اسمية قدرها 100 جنيه للصك الواحد تستهلك وفقا لجدول محدد للسداد/الاستهلاك.

حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذى للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة تطبيقا لأفضل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات

وافقت الهيئة على إجراء تعديل على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بإضافة بند جديد للشروط العامة لقيد الأوراق المالية بجداول البورصة يقضى بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركة، وذلك استنادا لأفضل التجارب والممارسات العالمية فى تطبيق قواعد حوكمة الشركات التى تم مناقشتها بورقة عمل قدمها مركز المديرين المصرى.

الرقابة المالية تقبل استقالة رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة

وافقت الهيئة على قبول استقالة الأستاذ محمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي والتي تقدم بها للهيئة وذلك اعتبارا من تاريخ إنتهاء الجمعية العمومية للشركة.

الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي لإحدى الشركات المساهمة

حصلت شركة كونتكت للتمويل على أول ترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي، وخروجها من نطاق أحكام القانون رقم159 لسنة 1981، والدخول تحت مظلة احكام مواد قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي وقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة لتنظيم اجراءات توفيق الأوضاع للجهات التي تزاول النشاط قبل العمل بقانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي رقم (18) لسنة 2020، كما تمت الموافقة على منح الترخيص الثانى لشركة أمان للخدمات المالية بمزاولة نشاط مقدمى التمويل الاستهلاكي ضمن اغراضها.

عقد أول دورة تدريبية عن بُعد لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار

عقدت الهيئة فعاليات جلسة التدريب الافتراضية لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار للبرنامج الذي تم إجراؤه إلكترونيا وذلك إلتزما بتطبيق الإجراءات الاحترازية التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تتماشى مع إجراءات الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد والوقاية منه، وتم تنفيذ برامج التدريب بمعهد الخدمات المالية غير المصرفية عن بُعد.

خفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة عن عمليات تداول الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية

وافقت الهيئة على خَفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة عن عمليات تداول الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية لزيادة أحجام التداول بالبورصة، وتزامنا مع حزمة القرارات التى صدرت عن رئيس مجلس الوزراء بناء على مقترح من مجلس ادارة الهيئة لخفض تكلفة المعاملات بالبورصة المصرية لتصبح سوقا أكثر تنافسية بين نظيراتها من أسواق المال الإقليمية والعالمية.

الرقابة المالية تطبق تدابير وقائية للتعايش مع جائحة فيروس كورونا

قامت الهيئة بالتنبيه على جميع المترددين على مقرها بالقرية الذكية من المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة التدابير الوقائية التي تكفل الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وفى مقدمتها الالتزام بضرورة ارتداء الكمامات والالتزام بترك المسافة الاجتماعية الآمنة اللازم توافرها ين المترددين على المقر حرصاً على صحتهم وعلى سلامة صحة موظفي الهيئة وكإجراء تحوطي لضمان استمرارية العمل بالمقر وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية التى تكفل سلامة صحة المواطنين ومراعاةً للظروف والأوضاع الصحية الطارئة .

اختبارات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والأثار الإقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا

واصل فريق إدارة أزمة مواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المُستجد على أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية منذ بداية الجائحة مطالبته الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بوضع خطط لإستمرارية الأعمال في ظل إفتراض سيناريوهات مختلفة لاستمرار الأزمة الحالية، وضمان إستمرار قيام القطاع المالي غير المصرفي بدوره المنوط به في ظل الأزمة الحالية ، كما تم تصميم اختبار (إجهاد) لقياس مدى تحمل مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي للصدمات المالية الناتجة عن أثار انتشار فيروس كورنا وتأثيره على إيرادات و إلتزامات تلك المؤسسات وملاءتها المالية .

الهيئة تحتفظ بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو)

تدعيما لمكانة سوق المال في مصر والدور النشط للرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية داخل المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال(IOSCO) ، احتفظت مصر بمقعدها للدورة الرابعة على التوالي (2020-2022)

في عضوية مجلس ادارة الأيوسكو –ممثلة في هيئة الرقابة المالية–بعد فوزها في الانتخابات كممثل عن لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) وهي تعد أكبر لجان المنظمة من حيث العدد والتوزيع الجغرافي للأعضاء.

الرقابة المالية تُعَدل في القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة

وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على إجراء تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة بما يُدعم عملية الحوكمة داخل الشركات ويعزز قيام مجالس إدارات الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة المصرية في أداء دوره الرقابي بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

الرقابة المالية توقف منح تراخيص جديدة في الوساطة التأمينية للأشخاص الاعتبارية لمدة عام

أوقفت الهيئة منح أية تراخيص جديدة لشركات الوساطة في التأمين أو الوساطة في إعادة التأمين لمدة عام، مع إعداد دراسة حول الشروط والضوابط المنظمة لعمل تلك الشركات بهدف تطويرها ومساعدتها على أداء الهدف من إنشاءها وفقا لأفضل الممارسات والتجارب الدولية في أسواق التأمين العالمية.
وذلك في ضوء ما كشفت عنه دراسة سوق التأمين المصري من أن عدد الشركات المرخص لها بممارسة نشاط الوساطة في التأمين كاف ويزيد عن حاجة السوق حالياً وبالتالي لا يوجد حاجة لزيادة عدد الشركات العاملة في نفس المجال بالترخيص لشركات جديدة لما قد يؤدى إليه ذلك من الأضرار بالصناعة.

الرقابة المالية تطلق تطبيق ذكي عبر الهواتف يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارات الشركات

أطلقت هيئة الرقابة المالية تطبيق ذكى عبر الهواتف المحمولة باسم " تمكين المرأة" لتدخل مبادرتها بإطلاق منصة إلكترونية لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات، بعد أن دعمت قرارات توفير بيئة تنظيمية مناسبة تُلزم الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بتضمين عنصر نسائي على الأقل في مجالس إداراتها وحثت على إعطاء المرأة فرصة للتواجد بدائرة صنع القرارات، وامهلت الشركات فترة لتوفيق الأوضاع تمتد حتى نهاية عام 2020.

الهيئة تلزم شركات التأمين بالمساهمة في تغطية تكاليف علاج المصابين من حملة وثائق التأمين بفيروس كورونا

ناقشت الهيئة مع رؤساء شركات التأمين مستجدات التعامل مع الظروف الحالية ومنها موقف وثائق التأمين الطبي من تغطية نفقات العلاج من الإصابة بفيروس كورونا المستجد لحملة وثائق التأمين الطبى، وتبين اختلاف طبيعة التغطية من شركة لأخرى حسب شروط الوثائق والتغطيات المتاحة والتغطيات المستثناة، حيث يوجد تباين بين وجود وثائق تغطي تكاليف العلاج من الإصابة بالفيروس ووثائق تستثني تلك التغطية و تم التأكيد على أن الشركات التي تستحوذ على 71% من عملاء التأمين الطبي في السوق ملتزمة بتوفير التغطية العلاجية لمصابي فيروس كورونا من المؤمن عليهم لديها بصورة كاملة وذلك وفقاً لتعاقداتها مع المستشفيات .

الهيئة تحذر من الزج بإسمها في أية تقارير إخبارية تتناول التحقيقات مع متعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وتؤكد حفاظها على سرية البيانات

اكدت الهيئة على أن كافة البيانات والمعلومات الصادرة عنها إنما تصدر للوسائل الإعلامية من خلال بيان رسمي، وان الهيئة تضمن الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء ولا يصدر عنها أية معلومات من شأنها خرق خصوصيتهم او سرية حساباتهم. وذلك في إطار حرص الهيئة على شفافية وصحة المعلومات والبيانات المتداولة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.

للعام الثاني على التوالي تقرير الرقابة المالية السنوي للاستدامة يُمهد للانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة

أصدرت الهيئة تقرير "الاستدامة السنوي 2019" للهيئة للعام الثاني على التوالي، وتم نشره على موقعها الإلكتروني مشددة على تحمل الهيئة لمسئولية دعم وتطوير وتنمية الأسواق الخاضعة لرقابتها، والتأكيد على اهمية التمويل المستدام كأحد أهم الأدوات الرئيسية لنمو الاقتصاد في المستقبل القريب، وما تفرضه التطورات الدولية الحالية في مجال الاستدامة من الإشراف القوي على تنظيم الانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة و ترجع أهمية التقرير لما يتضمنه من تفاصيل للمنهج المتبع من جانب الهيئة لتحقيق الاستدامة وخطتها لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في إنتاج ومشاركة ونشر المعرفة حول التنمية المستدامة والتمويل الأخضر، وهوما يتفق مع استراتيجية التنمية المستدامة لوزارة التخطيط " رؤية مصر 2030 " كمرجع محلي للتنمية المستدامة.

اصدار ضوابط مزاولة نشاط صناديق الملكية الخاصة المتخصصة لتيسير وجذب المزيد من الاستثمارات داخل القطاعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

في مبادرة من الهيئة لجذب وتيسير تدفق الاستثمارات نحو مشروعات التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من أنشطة داخل شرايين الاقتصاد الوطني، أصدرت قراراً تنظيمياً بضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة بما يُسهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار فى الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية كقطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية.

ضوابط تُنظم عمل صناديق الاستثمار المتخصصة في القيم المالية المنقولة لشراء محافظ الحقوق المالية الآجلة من شركات التمويل

وافقت الهيئة على إتاحة بديل تمويلي جديد امام شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتمويل الاستهلاكي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار متخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائها في خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفي بإيجاد بدائل تمويل غير تقليدية، فهذه النوعية من الصناديق مؤهلة لجمع المدخرات لاستثمارها في القطاع المالي غير المصرفى وفق سياسة استثمار واضحة، ومن ثم التغلب على إشكالية انخفاض القدرة على تكوين رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية وإضافة الأصول الإنتاجية اللازمة لرفع معدل الإنتاج والنمو في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

الهيئة تصدر معايير الملاءة المالية لمزاولي نشاط التمويل الاستهلاكي

وافقت الهيئة على تطبيق معايير الملاءة المالية على شركات التمويل الاستهلاكي ومقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي، عبر إعداد خطة عمل تتضمن برنامج زمني للتوافق مع معايير الملاءة المالية مع موافاة الهيئة بتقارير ربع سنوية متضمنة نماذج وتقارير المعايير أو أي مستندات أو بيانات أخرى تطلبها الهيئة للتحقق من التزام مزاولي التمويل الاستهلاكي بتطبيق المعايير، وذلك في إجراء تنظيمي يستهدف تعزيز قدرة نشاط التمويل الاستهلاكي داخل الاقتصاد المصري واستمرارية إتاحته للتمويل من خلال أداء محترف لمخاطر الائتمان ومواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأفضل التطبيقات الدولية لأساليب قياس مخاطر منح التمويل والائتمان.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg